

بحار الأنوار

[10] اﻟﻌﺎﻟﻰ ﻣﺨﻠﻔﺎ ﺇﺫﺍ ﻟﻢ ﻳﻔﻌﻞ ﻣﺎ ﺃﻭﻋﺪﻩ ؟ ﻗﺎﻝ : ﻻ ، ﻗﺎﻝ : ﻓﻘﺪ ﺃﺑﻠﺘﺖ ﺷﻬﺎﺩﺗﻚ . ﻗﺎﻝ
ﺍﻟﺸﻴﺦ ﺭﺣﻤﻪ ﺍﻟﻠﻪ : ﻭﻭﺟﺪﺕ ﺃﺑﺎ ﺍﻟﻘﺎﺳﻢ ﻗﺪ ﺍﻋﺘﻤﺪ ﻋﻠﻰ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﻜﻼﻡ ﻭﺍﺳﺘﺤﺴﻨﻪ ﻭﺭﺃﻳﺘﻪ ﻗﺪ ﻭﺯﻋﻪ ﻓﻲ
ﺃﻣﺎﻛﻦ ﺷﺘﻰ ﻣﻦ ﻛﺘﺒﻪ ، ﻭﺍﺣﺘﺞ ﺑﻪ ﻋﻠﻰ ﺃﺻﺤﺎﺑﻨﺎ ﺍﻟﺮﺍﺟﺌﻪ ، ﻓﻴﻘﺎﻝ ﻟﻪ ﺇﻥ ﻋﻤﺮﻭ ﺑﻦ ﻋﺒﻴﺪ ﺫﻫﺐ ﻋﻦ
ﻣﻮﺯﻉ ﺍﻟﺤﺠﻪ ﻓﻲ ﺍﻟﺸﻌﺮ ، ﻭﻏﺎﻟﻂ ﺃﺑﺎ ﻋﻤﺮﻭ ﺑﻦ ﺍﻟﻌﻼﺀ ، ﻭﺟﻪﻝ ﻣﻮﺯﻉ ﺍﻟﻤﻌﺘﻤﺪ ﻣﻦ ﻛﻼﻣﻪ ﻭﺫﻟﻚ ﺃﻧﻪ
ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻧﺖ ﺍﻟﻌﺮﺏ ﻭﺍﻟﻌﺠﻢ ﻭﻛﻞ ﻋﺎﻗﻞ ﻳﺴﺘﺤﺴﻦ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﺑﻌﺪ ﺍﻟﻮﻋﻴﺪ ﻭﻻ ﻳﻌﻘﻠﻮﻥ ﺑﺻﺎﺣﺒﻪ ﺫﻣﺎ ﻓﻘﺪ ﺑﻄﻞ
ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻣﻦ ﺍﻟﻌﺎﻟﻰ ﻣﻊ ﺍﻟﻮﻋﻴﺪ ﻗﺒﻴﺤﺎ ﻻﻧﻪ ﻟﻮ ﺟﺎﺯ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﻣﻨﻪ ﻗﺒﻴﺤﺎ ﻣﺎ ﻫﻮ ﺣﺴﻦ ﻓﻲ
ﺍﻟﺸﺎﻫﺪ ﻋﻨﺪ ﻛﻞ ﻋﺎﻗﻞ ﻟﺠﺎﺯ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﻣﻨﻪ ﺣﺴﻨﺎ ﻣﺎ ﻫﻮ ﻗﺒﻴﺢ ﻓﻲ ﺍﻟﺸﺎﻫﺪ ﻋﻨﺪ ﻛﻞ ﻋﺎﻗﻞ ، ﻭﻫﺬﺍ ﻧﻘﺺ
ﺍﻟﻌﺪﻝ ﻭﺍﻟﻤﺼﻴﺮ ﺇﻟﻰ ﻗﻮﻝ ﺃﻫﻞ ﺍﻟﺠﻮﺭ ﻭﺍﻟﺠﺒﺮ ، ﻣﻊ ﺃﻧﻪ ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻣﺴﺘﺤﺴﻨﺎ ﻣﻊ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻓﻬﻮ
ﺃﻭﻟﻰ ﺑﺎﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺣﺴﻨﺎ ﻣﻊ ﻋﺪﻡ ﺍﻟﺨﻠﻒ ، ﻭﻧﺤﻦ ﺇﺫﺍ ﻗﻠﻨﺎ : ﺇﻥ ﺍﻟﻌﺎﻟﻰ ﺳﺒﺤﺎﻧﻪ ﻳﻌﻔﻮ ﻣﻊ ﺍﻟﻮﻋﻴﺪ ﻓﺈﻧﻤﺎ
ﻧﻘﻮﻝ : ﺇﻧﻪ ﺗﻮﻋﺪ ﺑﺸﺮﻁ ﻳﺨﺮﺟﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻓﻲ ﻭﻋﻴﺪﻩ ﻻﻧﻪ ﺣﻜﻴﻢ ﻻ ﻳﺒﻌﺚ ، ﻭﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﺣﺴﻦ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻓﻲ
ﺍﻟﺸﺎﻫﺪ ﻣﻨﺎ ﻳﻐﻤﺮ ﻗﺒﺢ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﺣﺘﻰ ﻳﺴﻘﻂ ﺍﻟﺬﻡ ﻋﻠﻴﻪ ، ﻭﻫﻮ ﻟﻮ ﺣﺼﻞ ﻓﻲ ﻣﻮﺯﻉ ﻟﻢ ﻳﺠﺰﻳﻪ ﺍﻟﻌﻔﻮ ، ﺃﻭ
ﻣﺎ ﺣﺎﺼﻞ ﻓﻲ ﻣﻌﻨﺎﻩ ﻣﻦ ﺍﻟﺤﺴﻦ ﻟﻜﺎﻥ ﺍﻟﺬﻡ ﻋﻠﻴﻪ ﻗﺎﺋﻤﺎ ، ﻭﻳﺠﻌﻞ ﻭﺟﻮﺩ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻛﻌﺪﻣﻪ ﻓﻲ ﺍﺭﺗﻔﺎﻉ
ﺍﻟﻠﻮﻡ ﻋﻠﻴﻪ ﻓﻬﻮ ﻓﻲ ﺇﺧﺮﺍﺝ ﺍﻟﺸﺮﻁ ﺍﻟﻤﺸﻬﻮﺭ ﻋﻦ ﺍﻟﻘﺒﺢ ﺇﻟﻰ ﺻﻔﻪ ﺍﻟﺤﺴﻦ ﻭﺇﻳﺠﺎﺏ ﺍﻟﺤﻤﺪ ﻭﺍﻟﺸﻜﺮ
ﻟﺻﺎﺣﺒﻪ ﺃﺧﺮﻯ ﻭﺃﻭﻟﻰ ﻣﻦ ﺇﺧﺮﺍﺟﻪ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻋﻤﺎ ﻛﺎﻥ ﻳﺴﺘﺤﻖ ﻋﻠﻴﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﺬﻡ ﻋﻨﺪ ﺣﺴﻦ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻭﺃﻭﺯﺡ ﻓﻲ
ﺑﺎﺏ ﺍﻟﺒﺮﻫﺎﻥ ، ﻭﻫﺬﺍ ﺑﻴﻦ ﻟﻤﻦ ﺗﺪﺑﺮﻩ . ﻭﺷﺌ ﺃﺧﺮ ﻭﻫﻮ ﺃﻧﺎ ﻻ ﻧﻄﻠﻖ ﻋﻠﻰ ﻛﻞ ﺗﺎﺭﻙ ﻟﻼﻳﻌﺎﺩ ﺍﻟﻮﺻﻒ
ﺑﺎﻧﻪ ﻣﺨﻠﻒ ﻻﻧﻪ ﻳﺠﻮﺯ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﻗﺪ ﺷﺮﻁ ﻓﻲ ﻭﻋﻴﺪﻩ ﺷﺮﻁﺎ ﺃﺧﺮﺟﻪ ﺑﻪ ﻋﻦ ﺍﻟﺨﻠﻒ ، ﻭﺇﻥ ﺃﻃﻠﻘﻨﺎ ﺫﻟﻚ
ﻓﻲ ﺍﻟﺒﻌﺺ ﻓﻼﺣﺎﻃﻪ ﺍﻟﻌﻠﻢ ﺑﻪ ، ﺃﻭ ﻋﺪﻡ ﺍﻟﺪﻟﻴﻞ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺸﺮﻁ ﻓﻨﺤﻜﻢ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻈﺎﻫﺮ ، ﻓﺈﻥ ﻛﺎﻥ ﺃﺑﻮ
ﻋﻤﺮﻭ ﺑﻦ ﺍﻟﻌﻼﺀ ﺃﻃﻠﻖ ﺍﻟﻘﻮﻝ ﻓﻲ ﺍﻟﺠﻮﺍﺏ ﺇﻃﻼﻗﺎ ﻓﺈﻧﻤﺎ ﺃﺭﺍﺩ ﺑﻪ ﺍﻟﺨﺼﻮﺹ ﺩﻭﻥ ﺍﻟﻌﻤﻮﻡ ، ﻭﺗﻜﻠﻢ ﻋﻠﻰ
ﻣﻌﻨﻰ ﺍﻟﺒﻴﺖ ﺍﻟﺬﻯ ﺍﺳﺘﺸﻬﺪ ﺑﻪ ، ﻭﻣﺎ ﺭﺃﻳﺖ ﺃﻋﺠﺐ ﻣﻦ ﻣﺘﻜﻠﻢ ﻳﻘﻄﻊ ﻋﻠﻰ ﺣﺴﻦ ﻣﻌﻨﻰ ﻣﻊ ﻣﺿﺎﻣﺘﻪ ﻟﻘﺒﻴﺢ
ﻭﻳﺠﻌﻞ ﺣﺴﻨﻪ ﻣﺴﻘﻄﺎ ﻟﻠﺬﻡ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻘﺒﻴﺢ ، ﺗﻢ ﻳﻤﺘﻨﻊ ﻣﻦ ﺣﺴﻦ ﺫﻟﻚ ﺍﻟﻤﻌﻨﻰ ﻣﻊ ﺗﻌﺮﻳﻪ ﻣﻦ ﺫﻟﻚ ﺍﻟﻘﺒﻴﺢ
ﺗﻢ ﻳﻔﺘﺨﺮ ﺑﻬﺬﻩ ﺍﻟﻨﻜﺘﻪ ﻋﻨﺪ ﺃﺻﺤﺎﺑﻪ ﻭﻳﺴﺘﺤﺴﻦ ﺍﺣﺘﺠﺎﺟﻪ ﺍﻟﻤﯘﺩﻯ ﺇﻟﻰ ﻫﺬﻩ ﺍﻟﻤﻨﺎﻗﺴﻪ ، ﻭﻟﻜﻦ
ﺍﻟﻌﺴﺒﻴﻪ ﺗﺮﻳﻦ ﺍﻟﻘﻠﻮﺏ .